[337] الآية السابعة وبعد أن وصفت ا عزّوجلّ بإستحقاق العبودية والحمد والثناء في الدنيا والآخرة تقول : (وَهُوَ ا لا إلهَ إلاّ هُوَ لَهُ الحمدُ في الاُولى والآخِرةِ وَلَهُ الحُكْمُ وإلَيهِ تُرْجَعُونَ) . وعبارة (وله الحكم) في الحقيقة دليل على إنحصار الأهلية للعبادة والحمد والثناء فيه عزّوجلّ لأنّ (المعبود) و (المحمود) هو من كان حكمه نافذاً في كلّ شيء وفي الجميع ، وأن قال بعض المفسّرين أمثال ابن عبّاس : بأنّ المراد من (حكم) هنا هو القضاء بين العباد يوم القيامة(1) وليس بأيدينا أي دليل على تحديد معنى الآية، وقلنا مراراً: إنّ خصوصية المورد لاتمنع عمومية مفهوم الآية. وعليه فانّ الآية أعلاه تشمل توحيد حاكمية ا في عالم التكوين وفي عالم التشريع والتقنين والحكومة والقضاء (في تفسير الميزان إشارة إلى عمومية مفهوم الآية)(2). وينبغي ملاحظة أنّ عبارة (له الحكم) تدلّ على الحصر من جهتين : أحدها من جهة أنّ (له) مقدّم ، والاُخرى من جهة أنّ كلمة (الحكم) جاءت مطلقة أي أنّها تشمل أنواع الحاكمية كلّها . والجدير ذكره أنّ إنحصار المالكية في ا لا يمنع من أن يضعها ا في إختيار الأنبياء والأئمّة المعصومين والعباد الصالحين فالبحث يدور حول المبدأ الأصلي للحاكمية ، كما أنّ إختصاص الحمد والثناء في ذاته المقدّسة لا يمنع من أن يثني الإنسان على العباد الصالحين وهم وسائط النعمة والوالدين أو المعلّم ، ولابدّ من ملاحظة أنّ هذه الاُمور كلّها من ا وهذا هو معنى الحاكمية . * * *

_____

1 ـ تفسير روح المعاني : المجلّد 20 / 92 . 2 ـ تفسير الميزان : 16/70 .